الاستثمارات اليابانية البحرية في الخليج العربي

أ.م.د. فرح باسم ابراهيم
كلية الآداب- الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: التاريخ الحديث. الاستثمارات. اليابان

الملخص:

اتجهت اليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية الى القيام بنهضة صناعية استلزمت منها الحصول على مصادر للطاقة لذا اتجهت نحو الخليج العربي للحصول على تلك المصادر.

تضمنت إشكالية البحث بيان الأسباب التي دعت اليابان الى الحصول على الاستثمارات في المناطق البحرية دون غيرها والوسائل التي اتبعتها للحصول على تلك الاستثمارات ومدى ما حصلت عليه من فوائد

توصل البحث الى مجوعة من النتائج منها ادراك اليابان عدم قدرتها على منافسة الشركات الغربية في منطقة الحليج العربي لما تملكه الأخيرة من نفوذ سياسي في المنطقة جعل الشركات اليابانية تلجأ الى الاستثمار في المناطق البحرية .ولتحقيق ذلك عملت على إعطاء دول الخليج العربي للعديد من الامتيازات خلال عقود الاستثمار.

المقدمة:

اتجهت اليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) لتعويض خسائرها عن طريق القيام بنهضة صناعية. ولما كانت الاخيرة تفتقر الى مصادر الطاقة وتحديداً النفط سعت للتوجه نحو الخليج العربي كونه احد اهم مراكز انتاج النفط في العالم ومن هنا ابتدأت علاقات اليابان مع دول الخليج العربي[1].لتحصل الشركات اليابانية على عدد من الاستثمارات في مختلف مناطق الخليج العربي ومن ضمنها المناطق البحرية. وعلى النحو التالي:

الاستثمارات اليابانية في المملكة العربية السعودية:

كانت اولى الامتيازات التي حصلت عليها اليابان في الخليج العربي بالمملكة العربية السعودية عام 1957 اذ حصلت شركة "التجارية اليابانية للنفط" " Japan Petroleum trading company Limited" على استثمار المنطقة البحرية المحاذية للكويت لمدة (40) عام[2] مقابل حصول الحكومة السعودية على حوالي 56% من الارباح فضلاً عن عدد من الامتيازات التي وصفت بانها من اهم الامتيازات النفطية التي حصلت عليها دولة منتجة للنفط في ذلك الحين اذ شملت السماح للحكومة السعودية في متابعة حسابات الشركة اليابانية من خلال تعيين موظفين سعوديين كما كان ثلث اعضاء مجلس ادارة الشركة من السعوديين[3].

وقد غيرت الشركة اليابانية اسمها الى "شركة الزيت اليابانية" وبدأ النفط بالتدفق بكميات تجارية عام 1960[4]

ولعل حصول الحكومة السعودية على الامتيازات السابقة الذكر يعود الى رغبة الشركة اليابانية في الحصول على موطئ قدم لها في منطقة الخليج العربي التي تقاسم امتيازاتها النفطية الشركات الاميركية والاوربية لذا تم اختيار المنطقة البحرية التي لم يسبق ان جرى فيها استكشافات نفطية اذ اكتفت الشركات الغربية بالتنقيب عن النفط في البر فقط.

من جانب آخر لم تقتصر الاستثمارات اليابانية في مجال النفط فحسب بل امتدت لتشمل مشاريع مختلفة كان الغرض منها تنمية التعاون الاقتصادي بين البلدين. وعلى هذا الاساس تأسست عدد من الشركات المشتركة في مجال النقل البحري مثل "الشركة العربية السعودية للملاحة "و"شركة البحر الاحمر السعودية للنقل البحري " وتولت هذه الشركات نقل النفط ومختلف البضائع سواء بين المملكة العربية السعودية واليابان او بين الاولى ومختلف دول العالم[5]. هذا فضلاً عن مساهمة عدد من الشركات اليابانية في مشاريع تحلية مياه البحر السعودية[6]. كما تم التوقيع عام 1975 بين البلدين على اتفاقية "التعاون الاقتصادي والفني" والتي تضمن احد بنودها على حصول اليابان على امتياز لاقامة مصائد اسماك في البحار التي تطل عليها المملكة العربية السعودية[7].

الكويت:

كان منح المملكة العربية السعودية لشركة الزيت العربية اليابانية استثمار النفط في المنطقة المحايدة دافعاً للكويت لمنح ذات الشركة عام 1958 امتيازاً لاستثمار النفط في

الجانب الكويتي في ذات المنطقة البحرية مقابل حصول الاخيرة على حوالي (57%) من ارباح الشركة[8].

نجحت الشركة اليابانية من خلال عملها من اكتشاف عدد من الحقول النفطية في المنطقة الكويتية وبدأ النفط بالتدفق بكميات تجارية عام 1960, وبدأت بالتصدير عام 1961 كما اخذت شركة الزيت العربية اليابانية باستثمار الغاز المصاحب من تلك الحقول في مجالات توليد الكهرباء والاستخدامات المنزلية[9].

ويعود تركيز الشركة اليابانية للحصول على استثمارات نفطية في البحر الى ان المناطق النفطية البرية كانت كلها تخضع لامتيازات الدول الاوربية والولايات المتحدة الاميركية فلم تشأ اليابان ذلك الوقت منافستها, ليس فقط لما تملكه تلك الشركات من خبرة في مجال التنقيب عن النفط بل لما تمتلكه تلك الشركات لا سيما البريطانية والاميركية من نفوذ سياسي يصل الى السيطرة الفعلية بحكم الاتفاقيات المعقودة بين دولها وامارات الخليج العربي لذا لا تستطيع اليابان كدولة خرجت منهزمة في الحرب العالمية الثانية من مجاراة تلك الدول.

كما سعت الشركات اليابانية للحصول على مشاريع في مجالات بحرية مختلفة مع الكويت لا سيما في سبعينيات القرن العشرين نتيجة لحركة التنمية التي شهدتها الاخيرة عقب ارتفاع اسعار النفط مما اتاح وفرة مالية سعت الكويت لاستثمارها في مشاريع متعددة مثل الاستفادة من الثروة السمكية في مياه الخليج العربي عن طريق الاستعانة بعدد من الخبراء اليابانيين في هذا المجال[10]. كما اسهمت عدد من الشركات اليابانية بالعمل في الكويت في مجال تحلية مياه البحر[11].

وبالعودة الى التعاون في مجال الطاقة نلاحظ انه ما كانت تقدمه الشركات اليابانية للدول الخليجية من امتيازات ولا سيما مسألة مناصفة الارباح كانت عاملاً مهماً في تفضيل تلك الحكومات للشركات اليابانية في مسألة الاستثمارات النفطية وعلى هذا الاساس تأسست "شركة الانشاءات البحرية الدولية" بين الكويت وعدد من الشركات اليابانية لتطوير عدد من حقول الغاز البحرية[12].فضلاً عن القيام باعمال الصيانة للمنصات البحرية المقامة في المياه الاقليمية[13].

ومن الجدير بالذكر ان اليابان تمكنت من الاستفادة للنفط المستخرج من المنطقة البحرية المحاية السعودية-الكويتية اذ وصلت صادرات الشركة اليابانية من النفط عام 1974 الى حوالي (268) الف برميل[14].

الامارات العربية المتحدة:

لم يختلف النشاط البحري الياباني في بقية مناطق الخليج العربي عن نشاطه في المملكة العربية السعودية والكويت اذ بقي النفط المحور الاول والاهم لذلك النشاط. فتشكل اتحاد ضم ثلاث من شركات النفط اليابانية[15] والذي عرف فيما بعد باسم "شركة نفط ابو ظبي" والذي حصل على استثمار للتنقيب واستخراج النفط في مياه ابو ظبي الاقليمية عام 1967[16]. وتم الاعلان عام 1969 عن اكتشاف النفط في بئر (مبرز) [17]. وبدأت الشركة بتصدير النفط بكميات تجارية عام 1973 بطاقة اولية مقدارها (8200) برميل يومياً وارتفعت عام 1974 الى (3800) برميل[18]. كما تم في ذات العام انتاج الغاز المصاحب لاستخراج نفط من حقل مبرز من قبل شركة نفط ابو ظبي[19].

والملاحظ ان ما قدمته شركات النفط اليابانية من امتيازات لكل من السعودية والكويت تخص جوانب الارباح والمساهمة في ادارة شركات النفط كانت الدافع الاساس لحكومة ابو ظبي لمنح امتياز استثمار النفط للشركة اليابانية.

ولم تجد الشركات اليابانية مانعاً للعمل مع شركات اوربية واميركية في مجال الاستثمارات البحرية ولعل ذلك يعود الى ادراك اليابان الى ما تملكه حكومات تلك الشركات من نفوذ في منطقة الخليج العربي يتيح للشركات الغربية السيطرة على أي استثمار في المنطقة البحرية بدون منافس لذا لم تجد مانعا من مشاركة تلك الشركات وعلى هذا الاساس تم تأسيس "شركة ابو ظبي لتسييل الغاز المحددة" من شركة ميتسوي اليابانية فضلاً عن شركتي البترول البريطانية وشركة البترول الفرنسية وشركة بريد بستون الاميركية[20]. والتي تولت استخراج الغاز المصاحب للنفط في الحقول البحرية لابو ظبي مثل حقلي (ام الشيف) و(البندق) وتحويله الى غاز مسال لتجهيز السوق المحلية في دولة الامارات العربية المتحدة[21].

اما على صعيد المشاركة اليابانية مع الشركات الاوربية في مجال استثمار النفط فحصلت "الشركة المتحدة للانماء النفطي" (جادكو)" Jodco" اليابانية بالتعاون مع شركة النفط البريطانية والشركة الفرنسية للبترول عام 1969 على استثمار لاستخراج النفط من حقل البندق النفطي البحري بين ابو ظبي وقطر[22] تبع ذلك تأسيس "شركة البندق" عام 1970 بين الشركات السابقة الذكر بحصص متساوية لتطوير حقل البندق النفطي[23] وبدء بالانتاج بكميات تجارية عام 1975 ووصل الانتاج الى حوالي (30) الف برميل في العام

التالي[24]. كما حصلت الشركات اليابانية ايضاً على استثمارات تخص تحلية مياه البحر وانشاء مصائد للاسماك[25].

قطر :

لم تكن قطر بعيدة عن استثمارات الشركات اليابانية فاستغلت الاخيرة تنازل عدد من الشركات البريطانية والاميركية عن التنقيب في المنطقة البحرية الواقعة بمحاذاة الساحل الشرقي لقطر لتشكل ائتلافاً ضم (16) شركة يابانية متخصصة في مجال النفط عرف باسم "شركة النفط القطرية المحدودة" والتي حصلت على استثمار منطقة بحرية تصل مساحتها الى (7,500) كم^2 لمدة (35) عام مع اعتماد مبدأ مناصفة الارباح مع الحكومة القطرية عام 1965[26]

ومن الجدير بالذكر ان امتياز الاستثمار احتوى على بند اتاح للشركة اليابانية الحصول مستقبلاً على استثمارات في المناطق البحرية الواقعة في الجنوب الشرقي لمياه قطر الاقليمية والتي لم يجر استثمارها سابقاً[27].

وفي ضوء ما تقدم يمكن التأكيد على مدى الفوائد الاقتصادية التي حصلت عليها الشركات اليابانية في مجال الاستثمارات البحرية مما جعلها تسعى للاستحواذ حتى على المناطق البحرية غير المطروحة للاستثمار .كما يشير في ذات الوقت الى ما اصبحت تتمتع به من ثقة لدى الحكومات الخليجية الامر الذي جعل من شركاتها تحصل على استثمارات مستقبلية في المنطقة.

اما في اطار الاستثمارات التي تخص الجوانب غير النفطية فقد اسهمت الشركات اليابانية في المشاريع المتعلقة بتحلية مياه البحر اذ عقدت الحكومة اليابانية مؤتمراً عام 1975 شاركت فيه قطر هدف الى دراسة وتبادل المعلومات المتعلقة بازالة الملوحة من مياه البحر[28].

البحرين :

لم تحصل اليابان على استثمارات نفطية في البحرين لكنها حصلت عام 1980 على استثمار لانشاء حوض لاصلاح السفن[29].

الخاتمة:

بينت المعلومات الواردة في ثنايا البحث ان اليابان توجهت نحو الخليج العربي مدفوعة برغبة الحصول على الاستثمارات النفطية بالدرجة الاساس نظراً لحاجتها الى مصادر الطاقة التي تفتقر اليها.

اتجهت الشركات اليابانية في بداية توجهها نحو الخليج العربي الى الاستثمار في المناطق البحرية لكونها مناطق لم يجر استثمارها سابقاً من قبل الشركات الغربية والتي كانت تسيطر بفعل النفوذ السياسي والعسكري لدولها على معظم الاستثمارات النفطية في الخليج العربي لذا لم تشأ الشركات اليابانية ان تدخل في تنافس مع تلك الشركات صاحبة الخبرة والنفوذ في المنطقة مكتفية بالمناطق البحرية.

اعتمدت اليابان في الحصول على الاستثمارات النفطية البحرية على منح دول الخليج العربي امتيازات عديدة فاقت كثيرا ما منحته الشركات الغربية مثل اعطاء نسبة ارباح تزيد عن النصف فضلاً عن منح حكومات دول الخليج العربي الحق في ان يكون لها ممثل في ادارة الشركات المستثمرة للنفط.

من جانب آخر لم تجد الشركات اليابانية مانعاً في ان تدخل بشراكة مع الشركات الغربية لاستثمار النفط والغاز في الخليج العربي لادراكها بعدم قدرتها على الوقوف بوجه شركات النفط الغربية .

رغم ان النفط كان الدافع الاساس لتواجد الشركات اليابانية في الخليج العربي الا انها لم تكتف بذلك بل اخذت تسعى للحصول على استثمارات في مجالات مختلفة وبالنسبة لاستثمارات البحرية حصلت العديد من الشركات اليابانية على استثمارات في ميدان تحلية مياه البحر ومصائد الاسماك نظراً لحاجة دول الخليج العربي الى هكذا مشاريع ولكون اليابان لديها خبرة في تلك الميادين جاءت من طبيعة جغرافية اليابان نفسها فهي محاطة بمياه البحر ولديها محطات لتحلية مياه البحر كما ان لديها العديد من الشركات المتخصصة في صيد السمك البحري وبيعه.

الهوامش:

1) محمد طلعت الغنيمي، البترول العربي وازمة الشرق الاوسط، القاهرة، 1974، ص73.
2) غريب كمال، اقتصاديات العالم العربي، معهد الدراسات الاسلامية، القاهرة، د.ت، ص250.
3) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي منذ بداية العصور الحديثة من ازمة 1990-1991، القاهرة، د.ت ص326.
4) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر 1945-1971، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974، ص429.

5) وزارة الخارجية السعودية، بحوث دبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 1987، ص94-95.
6) صلاح حسن محمد، السياسة الخارجية اليابانية تجاه الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة،جامعة بغداد، 1982، ص452.
7) المصدر نفسه، ص451.
8) تشارلس عيساوي ومحمد يغانة، اقتصاديات نفط الشرق الاوسط، ترجمة حسن احمد سلمان، بغداد، 1966، ص71.
9) حسن الفكهاني، موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية، الدار العربية للموسوعات، د.م، د.ت، ص118-119.
10) محمد عمر الفرا، علاقات اليابان والخليج العربي، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، العدد2، 1975، ص59.
11) انس كامل مصطفى، الاقتصاد الياباني في المنطقة العربية، مجلة قضايا دولية، بيروت، العدد 3، 1981، ص78.
12) مجلة النفط، 1975، ص43.
13) صلاح حسن محمد، المصدر السابق، ص458.
14) انس كامل مصطفى، المصدر السابق، ص73.
15) تضمن الاتحاد كل من شركة نفط مازون mazon ودابيكو day ceke وشركة نفط نيبون Nebon. للتفصيل ينظر: خليل حمود عثمان الجابري، ابو ظبي 1945-1971 دراسة تاريخية في الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بيروت، 2015، ص317.
16) Quarterly Economic Revien of united arab emirates، London، 1978، P.27.
17) خليل حمود عثمان الجابري، المصدر السابق، ص323.
18) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دولة الامارات العربية المتحدة دراسة مسحية شاملة، د.ت، 1978، ص480.
19) المصدر نفسه، ص480.
20) دولة الامارات العربية المتحدة، ص444.
21) المصدر نفسه، ص444.
22) المصدر نفسه، ص444.
23) خليل حمود عثمان الجابري، المصدر السابق، ص329.
24) حميد عبد ضامي الدليمي، التطورات الداخلية في قطر 1949-1975 المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2017، ص128.
25) صلاح حسن محمد، المصدر السابق، ص454.

26) د. سلمى عدنان محمد، اقطار الخليج العربي والجزيرة العربية حقائق وارقام، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1978، ص184؛ حميد عبد ضامي، المصدر السابق، ص127.

27) علي معجل خلف الشعيبي، الامتيازات النفطية البحرية في قطر 1948-1975، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد 49 2023، ص230.

28) نشرة اخبار اليابان، مجلد 23، العدد 6، 1976، ص3.

29) صلاح حسن محمد، المصدر السابق، ص461.

المصادر :

اولاً: الوثائق المنشورة :

- وزارة الخارجية السعودية، بحوث دبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض1987.

ثانياً: الرسائل و الاطاريح الجامعية:

صلاح حسن محمد، السياسية الخارجية اليابانية تجاه الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة امعة بغداد، 1982.

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة.

1. تشارلس عيساوي ومحمد يغانة، اقتصاديات نفط الشرق الاوسط، ترجمة حسن احمد سلمان، بغداد 1966.
2. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر 1945-1971 معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974.
4. حسن الفكهاني، موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية، الدار العربية للموسوعات، د.م، د.ت،
5. حميد عبد ضامي الدليمي، التطورات الداخلية في قطر 1949-1975 المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2017.
6. خليل حمود عثمان الجابري، ابو ظبي 1945-1971 دراسة تاريخية في الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بيروت 2015.
7. سلمى عدنان محمد، اقطار الخليج العربي والجزيرة العربية حقائق وارقام، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1978.
8. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي منذ بداية العصور الحديثة حتى ازمة 1990-1991 ،القاهرة، د.ت.
9. غريب كمال، اقتصاديات العالم العربي، معهد الدراسات الاسلامية، القاهرة، د.ت
10. محمد طلعت الغنيمي، البترول العربي وازمة الشرق الاوسط، القاهرة، 1974.

11. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دولة الامارات العربية المتحدة دراسة مسحية شاملة ، د.ت، 1978.

رابعاً: المصادر الأجنبية:

1 1978.، London،Quarterly Economic Revieu of united Arab Emirates

خامساً: البحوث والدراسات

1. انس كامل مصطفى، الاقتصاد الياباني في المنطقة العربية، مجلة قضايا دولية، بيروت، العدد 3، 1981.
2. علي معجل خلف الشعيبي، الامتيازات النفطية البحرية في قطر 1948-1975، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العدد 49، 2023.
3. محمد عمر الفرا، علاقات اليابان والخليج العربي، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، العدد 2، 1975.

سادساً: النشرات والدوريات:

1. مجلة النفط.
2. نشرة اليابان، مجلد 23، العدد 6، 1976.

Japanese Naval Investments in the Arabian Gulf

Assist Prof Dr. Farah Basim Ibrahem

College of Literature-Al-Mustansiriya University

dr.farah201020142015@gmail.com

Keywords: modern history. Investments. Japan

Summary:

After the defeat in World War II، Japan turned to industrial boom that required it to obtain energy sources ،so it turned to the Arabian Gulf to obtain those sources The research problem entailed explaining the reasons that prompted Japan to obtain investments in maritime areas alone the means it followed to obtain those investments and the extent of the benefit.

The research reached a set of results including Japans awarensess of it inability to compete with Arab companies in the Arabian Gulf region because of the latter political influence in the region which made Japanese companies resort to investing in maritime areas .To achieve this ،it worked to give the Arab Gulf countries many privileges during investment contracts.